الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/31/L.46/Rev.1
7 December 1976
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الحادية والثلاثون
اللجنة الثانية
البندان ٥٦ و ٦٦ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة

اثيوبيا ، اوغندا ، باكستان ، بنغلاديش ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، السودان ، الفلبين : مشروع قرار منقح

مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى القرارين ٣٢٠١ (د ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، والقرار ٣٣٦٢ (د ـ ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ،

واذ تشير كذلك الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٤ (د ـ ٤) المؤرخ في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ،

واذ تلاحظ بعميق القلق أن المدفوعات الباهظة الخاصة بخدمة الديون ، وحالات العجز في الحساب الجاري الناشئة عن الاختلالات في الاقتصاد العالمي ، وعدم كفاية كل من الدعم الموجه لموازين المدفوعات والمساعدة الانمائية الطويلة الأجل ، الى جانب الشروط القاسية والتكاليف المرتفعة للقروض في أسواق رأس المال الدولية ، والصعاب التي تعترض وصول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو فضلا عن تناقص القيمة الحقيقية لاسعار السلع الأساسية الأولية

التي تصدرها البلدان النامية ، قد أدت مجتمعة ، فيما أدت اليه الى فرض ضغوط خطيرة وحرجة على القدرة الاستيرادية للبلدان النامية وعلى احتياطياتها ، مهددة بذلك عملية انمائها ،

واذ تدرك أن تدهور معدلات التبادل التجارى الخاصة بالبلدان النامية ، والقروض القصيرة الأجل ذات الكلفة العالية التي اضطرت الى اللجوء اليها في الآونة الأخيرة ، جعلت عبء الديون الواقع على هذه البلدان يتفاقم بصورة خطيرة ،

واقتناعا منها بأنه يمكن التخفيف من هذه الحالة التي تواجه البلدان النامية باتخاذ تدابير حاسمة وعاجلة للتخفيف من ديونها الرسمية والتجارية على السواء ، وبأن هذه التدابير تعد أمرا جوهريا لاستعادة انطلاقة النمو التي توقفت أثناء الأزمة الاقتصادية ولتحقيق أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

واذ تعترف بأنه يوجد ، في ظل الظروف الراهنة ، عناصر مشتركة كافية فيما تواجهه البلدان النامية من صعاب متعلقة بخدمة الديون ، تستدعي اتخاذ تدابير عامة فيما يتعلق بديونها الحالية ،

واذ تسلّم بما تواجهه أشد البلدان تأثرا وأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية ، من مشقة بالغة ازاء ظروفها وأعباء ديونها ،

١ - تشدد على أنه ينبغي النظر في جميع هذه التدابير وتنفيذها بطريقة ليس فيها مساس بأهلية أى بلد نام للاقتراض ؛

٢ - وترى أن اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد تستلزم الابتعاد باجراءات اعادة تنظيم الديون المستحقة للبلدان المتقدمة النمو عن التجربة السابقة ذات الاطار التجارى أساسا وتوجيهها وجهة انمائية ؛

٣ - وتؤكد مساس الحاجة الى التوصل الى حل عام وفعال لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ؛

٤ - وتوافق على أن التدابير الدولية لتخفيف الديون ينبغي أن تشمل ما يلي :

(أ) الديون الرسمية :

'١' الديون الثنائية المستحقة للبلدان المتقدمة النمو

(أ) ينبغي تحويل الديون الرسمية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الى منح ؛

(ب) ينبغي أن تعامل سائر البلدان الأشد تأثرا نفس المعاملة المشار اليها أعلاه ، أو كحد أدنى ، أن يعاد حساب ديونها الرسمية المعلقة السداد وفقا للشروط الحالية للمؤسسة الانمائية الدولية مع حساب عنصر منحة لا يقل عن ٩٠ في المائة ؛

(ج) ينبغي أيضا أن يتيح الدائنون والمتبرعون من البلدان المتقدمة النمو تخفيف الديون لمن يطلب ذلك من البلدان النامية الأخرى ؛

'٢' الديون المتعددة الأطراف :

ان مؤسسات التمويل الانمائي المتعددة الأطراف مدعوة الى تخصيص موارد جديدة بالشكل المناسب ، في اطار سياساتها وممارساتها الاقراضية، تستجيب على نحو متواصل ومتزايد لحاجات البلدان النامية ؛

(ب) الديون التجارية :

'١' ينبغي التوصل الى اتفاق دولي لتوحيد ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر واعادة جدولة السداد على مدى فترة لا تقل عن ٢٥ سنة ؛

'٢' ينبغي أن يتم توحيد الديون التجارية واعادة جدولة سدادها عن طريق تمويل الديون التجارية للبلدان النامية المهتمة بالأمر ؛

'٣' ينبغي انشاء مرفق مالي لاعادة تمويل الديون الباهظة القصيرة الأجل كتلك التي تم الحصول عليها في السنوات الأخيرة ، يخصص لاستعمال البلدان النامية المهتمة بالأمر ؛

'٤' فيما يتعلق بالديون التجارية للبلدان النامية طالبة التخفيف التي حصلت عليها عن طريق الأسواق المالية أو مؤسسات الائتمان ، يمكن الأخذ بحلّين للتخفيف عنها هما :

(أ) تقوم حكومات البلدان التي تتبعها مؤسسات الائتمان باتخاذ تدابير لاقناع هذه المؤسسات باعادة جدولة مجموع أصل الدين والفوائد المستحقة عليه أو اعادة تمويلهما . وينبغي أن تكون اعادة التمويل هذه وفقا لأدنى الأسعار في السوق ، أو بالسعر الأصلي ، أيهما يكون في صالح المدين . وينبغي ألا تقل فترة استهلاك الدين عن الفترة الخاصة بالعملية الأصلية التي تجرى اعادة تمويلها وقت اعادة التمويل المذكورة ؛

(ب) تقوم حكومات البلدان المتقدمة النمو الدائنة المشتركة في اعادة جدولة الديون الرسمية الخاصة بالبلدان المدينة بمنح قرض واعانة فوائد لاعادة تمويل ديون البلد المدين المالية الخاصة . وينبغي أن يكون مقدار هذا القرض مساويا لأصل الدين والفوائد المستحقة عليه وينبغي أن يكون بنفس الشروط الموضوعة لاعادة جدولة الدين العام ؛

٥ - وتوافق كذلك على أن يكون النظر في المفاوضات المقبلة بشأن الديون في اطار الأهداف الانمائية المتفق عليها دوليا ، والأهداف الانمائية الوطنية ، والتعاون المالي الدولي ، وعلى أن تتم اعادة تنظيم ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر وفقا لأهداف واجراءات ونظم توضع للغرض المذكور أعلاه ؛

٦ - وتحث المؤتمر الدولي للتعاون الاقتصادي على التوصل الى اتفاق مبكر بشأن مسألة التخفيف العاجل والمعمم من الديون الرسمية لأشد البلدان تأثرا ، وأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية ، وبشأن اعادة تنظيم نظام اعادة المفاوضات بشأن الديون بكامله لكي يتخذ وجهة انمائية وليست تجارية ؛

٧ - وترجو من الاجتماع الوزاري لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٧٧ أن يقوم باستعراض نتائج ما يجرى من مفاوضات بشأن هذه المسائل في محافل أخرى ، وأن يتوصل الى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لتوفير حل عاجل لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ، وترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

- - - - -